

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنعم علينا بنعمة الإسلام، وأرسل إلينا خاتم الرسل وأشرف الأنبياء سيدنا محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، فعلمنا بعد جهالة، وأنقذنا بعد ضلالة، وبصّرنا بأمور الحياة، وشؤون الدين، وجعله عزّ وجل قدوة للمسلمين، فقال في محكم الفرقان:

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١] صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن السنة النبوية، هي المصدر الثاني للشرعية الغراء، بعد القرآن الكريم، وهي وحيٌّ من عند الله عز وجل؛ وحيٌّ مبلّغٌ مشروع من عند الله، وليس وحيًّا متلوًّا، وإلى ذلك يشير قول ربّ العزّة والجلال، الكبير المتعال ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

لقد عدّ سبحانه قول الرسول ﷺ، ونطقه، وفعله، وحيًّا واجب الإيمان به، والعمل بما فيه، وأمر المؤمنين بطاعة الرسول المعصوم، في كل ما يبلغه عن الله عزّ وجلّ، والاستمساك به، من غير تباطؤ ولا تردّد، فقال عزّ من قائل:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّمَا أَشَدُّ تَقْوَىٰ لِّلَّذِينَ هُمْ يُحِبُّونَ﴾ [الحشر: ٧].

وقرن تبارك وتعالى طاعة الرسول بطاعته، وحذّر من مخالفة أمره، في غير موطنٍ من آي الذكر الحكيم، فقال عزّ شأنه:

﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠]

٨٠] فجعل طاعة الرسول، طاعة الله عز وجل، ومعصيته معصية الله، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يُطِيعُ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] أي بأمر الله وحكمه وتكليفه.

وجاءت الآيات الكثيرة، المستفيضة الشهيرة، صريحة قاطعة في وجوب العمل بالحديث النبوي، ومحذرة من مخالفة أمر الرسول، حيث قال جل شأنه وتقدست أسماؤه:

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢].

وقال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وجاء هدي الرسول ﷺ مبشراً ومحذراً، مبشراً لمن أطاع أمر الرسول بالجنة، ومحذراً لمن عصى أمره، بالحرمان من دخول الجنان، فقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «كلُّ أمتي يدخلون الجنة، إلا من أبى!! قالوا: ومن أبى يا رسول الله؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

وقد ظهرت في هذه العصور الأخيرة، فئة تزعم الإسلام، وتتنكر لحديث سيّد الأنام، تريد أن تتمسك بالقرآن وحده، ظناً منهم أن العمل بالقرآن وحده يكفي ويغني، ولا حاجة إلى السنة النبوية، حيث فيها الصحيح، والضعيف، والموضوع، وأن «من قصد البحر استقلَّ السَّواقيا» ومن أخذ بالأصل استغنى عن الفرع.. إلخ وما دروا أنهم برفضهم للسنة المطهرة قد رفضوا القرآن ذاته، ولو صدّقوا بالقرآن، وطبقوا أحكامه وعملوا بمقتضاه، لسارعوا إلى قبول ما جاء عن الرسول ﷺ، أو

ليس رب العزة والجلال يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] فكيف يزعمون العمل بالقرآن، ثم يخالفون أحكامه، ويُعْرِضُونَ عن قبول ما جاءهم من عند الله؟

ألم يأمرهم الله عزَّ وجلَّ بطاعة الرسول، ويحذرهم من عصيان أمره؟ ألم يقل في كتابه العزيز: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وإذا كانوا حقاً صادقين في دعوى العمل بالقرآن، والتمسك بالقرآن، فكيف يخالفون أوامر القرآن، فيطرحون قول الرسول، وأحاديث الرسول بحجة أن القرآن يكفي؟

والله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٢٩] ويقول ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وهل قرءوا قوله جل وعلا ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] ثم توعد من خالف أمر الله وأمر رسوله، بالعذاب الشديد، وحكم عليه بالضلال والخسران، فقال عزَّ شأنه وتقدس أَسْمَاؤُهُ:

﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]!

واجب العلماء كشف زيف الأعداء:

إن من واجب العلماء أن يتصدَّوا لكشف مثل هذا الزور والبهتان، وأن يظهرُوا الحقيقة ناصعة جليَّة أمام شبابنا المسلم، حتى لا يقعوا في حبال هؤلاء المستشرقين، وتلامذتهم من المستغربين، فيظنوا أن كتاب الله أولى بالتمسك والاتباع، من السنة النبوية، فيضلُّوا برفض سنة سيِّد المرسلين، ومخالفة أوامر القرآن، التي دعت إلى طاعة الرسول، في كل ما جاء به عن الله عز وجل!

وهذا الكتاب - الذي بين يديك أخي القارئ - على صغر حجمه وبساطة ألفاظه - فيه ما يبُدُّ ظلمات الشك والجهل، حول السنة النبوية المطهرة، ويدفع زيف أولئك الزائغين الضالين، المفترين على الله ورسوله، بالحجة الناصعة، والبرهان الساطع، وإذا كان لا بدَّ في كل خبرٍ من الأخبار، ونياً من الأنباء، يسمعه الإنسان من

غيره، أن يبحث عن مصدره، ويتعرّف على ناقله وقائله، فإن كان الناقل معروفاً بالصدق والأمانة، والنزاهة والديانة، أطمأن قلبه لصحة الخبر، وعرف بيقين، صحة ما حكي له، ونُقِل إليه، لأن المخبر ثقةٌ مأمون من الكذب.

فينبغي أن نتيقن أن السُّنَّة النبوية الشريفة، قد نَقَلَتْ إلينا أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأوصافه، وأخباره، نقلاً صحيحاً سليماً، بطريق رجال أمناء ثقات، كل واحدٍ من هؤلاء الرواة، قد عُرِفَت سيرته، وحياته، ومكانه، وزمانه، وضبطه، وأداؤه، حتى غدت سيرة هؤلاء الرواة والمحدثين مضرب الأمثال، من الصحابة، والتابعين، إلى من بعدهم من الأئمة الأعلام.

فكلُّ حديثٍ روي لنا بإسناد صحيح، عن طريق الثقة، المأمون في دينه، الحافظ الضابط لألفاظ النبوة، المتصل السند إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام، الخالي من الشذوذ والعلة، فإنه حديث صحيح، يجب قبوله والعمل به، إذ لو لم نقبل كلام الرسول ﷺ وهديه، وما جاءنا عنه بالسند الصحيح، لتقوَّضَ صرْحُ الدين، وتعطلت الشريعة، وبطلت الأحكام، وعصينا أمر ربِّ العزة والجلال، الذي أوجب علينا طاعة رسوله، والعمل بمقتضى سنته المطهرة، والاعتصام بها، دون تباطؤ أو تردُّد، كما جاء ذلك صريحاً في قول الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

طريقة البحث:

هذا وقد وفقني الله عزَّ وجل - وله الحمد والمِنَّة - لإخراج كتاب في هذا الموضوع الهام، يحتاج إليه شبابنا المسلم وإخواننا المؤمنون ليدفعوا شبهات المتشككين الزائغين، عن سنة سيد المرسلين، أخرجته تحت هذا العنوان المذكور:

«السنة النبوية المطهرة» قسم من الوحي الإلهي المنزل»

وقد صنفته وجعلت أبحاثه في مقدمة، وعشرة فصول وخاتمة، على الوجه المفصل الآتي:

- ١ - المقدمة: وهي هذه الصفحات التي بين يديك أيها القارئ الكريم.
- ٢ - الفصل الأول: عناية المسلمين بالسنة النبوية العطرة.
- ٣ - الفصل الثاني: حجية السنة النبوية عند أهل السنة والجماعة.
- ٤ - الفصل الثالث: تحكيم السُّنة النبوية واجبٌ ديني محتَم.
- ٥ - الفصل الرابع: أمثلة تطبيقية على أن السُّنة ضرورية لفهم القرآن.
- ٦ - الفصل الخامس: أقوال أهل العلم عن السُّنة النبوية ووجوبها.
- ٧ - الفصل السادس: حجج وشبه المنكرين للسُّنة النبوية والردُّ عليها.
- ٨ - الفصل السابع: منهج النقد للسند والمتن عند المحدثين السابقين.
- ٩ - الفصل الثامن: العناية التامة بسماع الحديث وضبطه عند علماء السلف.
- ١٠ - الفصل التاسع: رحلة علماء المسلمين لطلب الحديث الشريف.
- ١١ - الفصل العاشر: الشروط الأساسية لقبول الحديث رواية ودراية.
- ١٢ - خاتمة البحث: وهي خلاصة موجزة لما ورد في هذا الكتاب.

والله تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به إخواننا وأبنائنا المسلمين، ويجعله ذخراً لنا يوم الدين ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ

سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩].

ونسأله تعالى أن يرزقنا الصدق والإخلاص في القول، والفعل، والعمل، إنه
سميع مجيب الدعاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد
الأولين والآخرين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

خادم الكتاب والسنة

الشيخ محمد علي الصابوني